● ان عودة ظاهرة المليونيرات الى المجتمع المصري تفسر ظاهرة التخمة الاستهلاكية عند شريحة ضيقة من المجتمع ، والحرمان المطلق الذي تعاني منه الغالبية العظمى من السكان ،

فطبقا لدراسات جهاز تخطيط الاسعار في مصر عام ١٩٧٦

- هناك ٤،٣ بالمائة من السكان يستهلكون ربع الاستهلاك القومي كله ،
- وحوالي ٨ بالمائة من السكان يستهلكون ٤٥ بالمائة من الاستهلاك القومي ،
- بينما حوالي ٩٠ بالمائة من السكان لا يستهلكون الا قرابة نصف مجموع الاستهلاك القومي ،

● هذا يفسر المجاعة الحقيقية المفروضة على شعبنا حيث المواطن من الاسر التي يقل دخلها عن مائة جنيه في السنة ، وهي تشكل القاعدة العريضة في الريف والمدينة ، لا يحصل من البروتين الحيواني الا على متوسط ثلاثة جرامات يوميا ، بينما الحد الادنى المطلوب لحماية الجسم من الانهيار ، والمقاومة الامراض هو ثلاثون جراما في اليوم ،

جرائم ثقافية

وامتدت جرائم السادات مبكرا الى الحقل الثقافي والاعلامي والتعليمي :

● فهو شخصيا تولى في احاديثه وكتاباته قيادة الحملة لتشويه نضال شعبنا منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ ، ولمحاولة طمس قيم النضال من اجل التحرر والتقدم والاشتراكية التي سادت وجدان شعبنا وكانت تحكم حياتنا الفكرية والثقافية طوال قرن من الزمان ، وتولى شخصيا الترويج لقيم الرأسمالية المتدهورة القائمة على الفردية واللامسؤولية ازاء المجتمع ، وتولى شخصيا الدعوة الى ان يكون الربح هو غاية كل انسان ، كما تولى عملية تبييض وجه الامبريالية الامريكية العدو رقم واحد لشعبنا ولشعوب العالم ، ويضع يده اليوم في يد الصهيونيين الذين ادانهم العالم كله من خلال الجمعية العامة للامم المتحدة بأنهم عنصريين ، وفي كل ما يرويه عن وقائع تاريخ مصر المعاصر فانه يجعل الكذب والتضليل ولوي الحقائق والاحكام التعسفية غير المسؤولة هي المقاييس التي يجب الاهتداء بها في كتابة التاريخ ،

ان السادات قد اوكل لنفسه مهمة شريفة وغير مشرفة وهي تشويه نضال جيل كامل وتخريب وجدان جيل جديد ،

● ان خطورة هذا المنهج الذي ينتهجه السادات تزداد حينما نضع في الاعتبار انه شكل لجنة واسعة لاعادة كتابة تاريخ مصر منذ يوليو ١٩٥٢ ، حشد لها عشرات من اساتذة التاريخ والسياسة والاقتصاد والشخصيات العامة ، وهو ولا شك يريد لهذه اللجنة ان تهتدي بنفس المنهج الذي وضعه ،

● ولكي يضمن السادات ان يكون منهجه التشويهي والتدميري هذا هو المنهج السائد في المجتمع فانه عمد الى تخريب كل المؤسسات الفكرية والثقافية والتعليمية والاعلامية :

أ - من خلال اتفاقيات التعاون مع الجامعات الامريكية فتحت الجامعات المصرية امام النفوذ الامريكي - بل والصهيوني نفسه - وقام السادات شخصيا اكثر من مرة بتحريض ادارات الجامعات على (تطهير) هيئات التدريس من الاساتذة التقدميين ، كما اصبحت الجامعات خاضعة لهيئات الامن والعصابات الارهابية المؤتمرة بأوامر اجهزة الامن ،

ب - وفي عام ١٩٧٦ شكل السادات لجنة مشتركة بين وزارة التربية في مصر ووزارة التربية الامريكية لتنقيح وتعديل المناهج الدراسية في كل من البلدين وتنقيتها من أية مواد تثير العداء بينهما ، والمقصود بالطبع هو الغاء كل ما هو معاد للامبريالية في مناهجنا الدراسية ،

جـ - واعيدت دور السينما والمسارح المؤممة الى اصحابها القدامى وفتح باب الانتاج السينمائي والمسرحي على مصراعيه للنشاط الخاص مما جعل دور السينما والمسارح تمتلىء بأفلام ومسرحيات هدفها الربح والترويج لكل القيم المتحللة ،

د - وحورب الكتاب والادباء والصحفيون والفنانون الوطنيون والتقدميون وأغلقت في وجوههم ابواب الصحف ودور النشر ، وأغلقت المنابر الوطنية والتقدمية التي كانوا يواصلون من خلالها نشر افكارهم للجماهير ، ولم يعد مسموحا بالعمل في الاذاعة او في التليفزيون او المسرح الا لمن كان على استعداد للتبذل والمشاركة في انتاج منحط ، واختيرت ادارات الصحف والمجلات ودور النشر والاذاعة والتليفزيون بحيث تجيد انتهاج هذا الخط الثقافي والاعلامي الذي يتمشى مع منهج السادات ، وتجيد اختيار وتدريب الكوادر الكفيلة بحمله والترويج له ،

اهدار الحريات الاساسية للمواطنين

ومنذ ان انفرد السادات بالحكم نتيجة لانقلاب ١٥ مايو ١٩٧١ ، وسجون نظامه تستقبل كل عام آلاف المعتقلين من المناضلين الوطنيين والتقدميين والنقابيين من عمال ، وطلبة ، وفلاحين ، وصحفيين ومحامين ، وادباء وفنانين وشعراء ، حتى بلغ عدد من استقبلتهم السجون المصرية في عام ١٩٧٧ وحده الفين من المناضلين ، دفاعا عن حقوق العمال او عن لقمة العيش للجماهير الكادحة او عن اراضي فقراء الفلاحين او عن الاقتصاد الوطني الذي يجري تدميره او عن الاستقلال الوطني الذي يجري تقويضه ، او عن التراب الوطني الذي يتم بيعه للعدو ،

ان شعار سيادة القانون الذي رفعه السادات تكشف عن حقيقته عن (سيادة قوانين القمع والارهاب) التي توالت في عهده واحدا بعد الاخر ،

ولم يكتف نظام السادات بتحريك قوانين قمعية من ايام الاحتلال البريطاني مثل القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ الذي يعاقب على التجمهر، والقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ الذي اصدرته حكومة العميل نسيم باشا لمواجهة امتدادات ثورة ١٩١٩ ، وقوانين صدقي باشا السيئة السمعة ، بل اقدم نظام السادات على اصدار قوانين قمعية متتالية ابرزها :

● قانون (فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب) عام ١٩٧٤ ، الذي يعطي من يسمى المدعي العام الاشتراكي سلطة اعتقال المواطنين لمدة خمس سنوات كاملة دون ارتكاب جريمة ودون محاكمة ، ولمجرد الشبهة ،

● النص في الدستور الدائم على ما يسمى مبدأ الاعتقال الدستوري ،

● قانون ما يسمى بالوحدة الوطنية والمال العام الذي يصادر كل حقوق ابداء الرأي او التعبير ، ويعاقب على الاضراب والتظاهر والاعتصام والتجمهر، ويكرس محاكم امن الدولة الاستثنائية باعتبار ان من حق النيابة العمومية احالة الجرائم المنصوص في هذا القانون اليها ،

● القانون الصادر بمقتضى القرار الجمهوري رقم ٣ لسنة ١٩٧٧ والذي يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة او المؤبدة كل من يشارك في تجمهر او يحرض عليه او يشجعه ، وكل من يشارك في اضراب او اعتصام او مظاهرة ، او يحرض عليها او يشجعها ، في المعاهد العلمية او المؤسسات العامة ،

● وأخيرا لم تكف كل هذه القوانين السادات فبدأ يحيل المناضلين بقرار تعسفي منه الى المحاكم العسكرية حيث يكون دورها هو تلاوة الاحكام التي ترد اليها من رئاسة الجمهورية ،،

لكل ذلك ،،

فاننا نطالب بمحاكمة السادات بتهمة الخيانة العظمى في حق الوطن ، وفي حق الشعب العربي الفلسطيني ونضاله العادل ، وفي حق الامة العربية ونضالها المشروع من اجل التحرر والتقدم ضد اعدائها الامبرياليين والصهاينة ، وبتهمة تدمير اقتصادنا الوطني ، وتجويع شعبنا عمدا ، وتحويل وطننا المستقل الى قاعدة للامبرياليين الامريكيين اعداء شعبنا واعداء الامة العربية وأعداء السلام العالمي ، وبالتالي بتهمة الاخلال بميزان القوى في حوض البحر الابيض المتوسط لصالح الامبرياليين الامريكيين مما يهدد امن وسلام الشعوب التي تعيش على شواطىء هذا البحر ، ويهدد بالتالي امن وسلام العالم كله ،

اننا نطالب بادانة السادات كعدو لشعبنا وأمتنا ولسلام العالم ، وبأن السياسات التي ينتهجها تفقده شرعية البقاء في منصب رئيس جمهورية مصر العربية ، وبأن المسار الذي يقود نظامه فيه يفقد الاساس التاريخي والاجتماعي للشرعية ،

ولا شرعية الا لمن يناضل من أجل التحرر والوحدة ومن اجل التقدم والاشتراكية ،

جنوب افريقيا :

كروغر : عذر اقبح من ذنب

تابالازا : لم ينتحر

تكرار مسرحية بيكو

□ مرة اخرى ، وخلال اقل من سنة تحصل حادثة وفاة معتقل افريقي في احد مخافر الشرطة العنصرية في جنوب افريقيا ، ومرة اخرى تزعم السلطات الجنوب افريقية ان المعتقل قد انتحر ، بالقاء نفسه من النافذة من علو خمسة طوابق ،

ففي الاسبوع الماضي اعلنت مصادر الشرطة الجنوب افريقية ، ان المدعو لونجيلي تابالازا - ٣٠ سنة - الذي كان موقوفا لديها ، اقدم على الانتحار ،، وبذلك يصبح عدد المعتقلين السياسيين الذين قتلوا في « ظروف غامضة » خلال استجوابهم في جنوب افريقيا ٢٢ خلال السنتين الاخيرتين ،

لقد زعم وزير العدل الجنوب افريقي ان تابالازا قد انتحر ، ولكن ردة الفعل في جنوب افريقيا اظهرت بان احدا لا يصدق هذه المزاعم ، فقد لقى الفتى حتفه بسقوطه من الطابق الخامس ، من نفس مكتب التحقيقات حيث قتل الزعيم الوطني الافريقي ستيف بيكو من جراح بليغة في رأسه ، في شهر ايلول الماضي ، وزعمت السلطات العنصرية آنذاك ،، ان الجروح هي نتيجة ارتطامه بالارض بعد ان انتحر بالقاء نفسه من النافذة ، من نفس الطابق ،،، والذي يعزز اتهام الشرطة العنصرية بقتل تابالازا ، انه كان يخضع لتحقيقات من نفس المحققين الذين كانوا يحققون مع بيكو عند انتحاره المزعوم ،،،

وكان تابالازا قد اعتقل في ٣ تموز بتهمة القيام باعمال تخريبية ، وهو معروف كفتى ناشط سياسيا ، وقد اثار مقتله سخطا عارما ليس في اوساط الوطنيين الافارقة فحسب ، بل وفي اوساط البيض ، من الليبراليين المناهضين لسياسة التمييز العنصري ، وقد طالبت عضوة في البرلمان ، باستقالة وزير الشرطة ، ولكن وزير العدل كروغر تجاهل الطلب ، ووعد باجراء تحقيق في وفاة تابالازا ، ولكن لا يتوقع ان يتأتى شيء من هذا الوعد ، ولم يكن كروغر اقل صفاقة في تعليقه على الحادث ، مما كان على اثر مقتل ستيف بيكو من قبل ، فقد تبنى مزاعم الشرطة ورواية الانتحار ، وقال انه « من الصعب جدا منع شخص ما عن الانتحار اذا كان مصمما على ذلك » (!) - وهذه الحادثة تؤكد بان السلطات العنصرية لم ترتدع بعد الضجة الغاضبة التي اثارها مقتل بيكو ، والذي لم يكن من شك بانه قتل اثناء التحقيق معه ، كما تؤكد بان هذه السلطات العنصرية ماضية في سياسة التصفية الجسدية للمعتقلين السياسيين الذين تقرر ان نشاطهم السياسي يشكل خطرا على استقرار النظام العنصري الابيض ،

غانا : « انقلاب » عسكري لامتصاص النقمة الشعبية

● اطاح انقلاب عسكري « ابيض » بالرئيس الغاني اشامبونغ ، وتسلم السلطة عسكري اخر هو الجنرال اكوفو ، من اعضاء المجلس العسكري الحاكم في غانا ، وقد جاء هذا « التغيير الهادىء » ليتوج فترة طويلة من التوتر كانت تعيشها البلاد ، جعلت من امكانية حصول انقلاب عسكري مسألة وقت فحسب ،

لقد شهدت السنوات القليلة الماضية ، ومنذ سنة ١٩٧٦ بشكل خاص ، تدهورا في الاوضاع الاقتصادية ، ونموا بارزا لمعارضة منظمة ، اجبرت الرئيس اشامبونغ في النهاية ، على قطع وعد بنقل السلطة الى حكومة مدنية في تموز ، ١٩٧٩ ، بعد اجراء انتخابات عامة ، في محاولة واضحة لامتصاص النقمة الشعبية المتزايدة على الحكم ، فقد كانت غانا تشهد خلال السنتين الاخيرتين ، تدهورا اقتصاديا شديدا ، وصلت فيه معدلات التضخم الى ٦٣ بالمئة، واستمرت فيه ظاهرة تدهور قيمة عملتها ، وظاهرة انخفاض طاقة عمل المصانع ، وتراجع في وتيرة نمو الانتاج ، وقد زاد في احتدام الازمة الاقتصادية تدهور الوضع الغذائي نتيجة المجاعة التي اجتاحت شمال البلاد ،

وادى العجز المزمن للحكم العسكري عن معالجة الازمة الاقتصادية ، بل وعن منع تفاقمها ، الى تعاظم قوة المعارضة السياسية ، التي يشكل الطلاب الجامعيون طليعتها الناشطة ، والتي راحت تتحرك تحت شعار اسقاط نظام الحكم العسكري، وقد وصلت حملات المعارضة ضد النظام ذروة في السنة الماضية ، اذ شهدت البلاد سلسلة من الاضرابات الواسعة النطاق ، بقيادة الطلاب والاساتذة الجامعيين ، نجحت في استقطاب العمال وتأييد قطاعات اخرى، بحيث وصل الوضع الى شفير عصيان مدني ،

وقد حاول الرئيس الجنرال اشامبونغ امتصاص هذه النقمة العارمة التي اجتاحت انحاء البلاد ، باعادة الاعتبار الى الرئيس الراحل كوامي نكروما الذي لا يزال يحتفظ بمكانته كزعيم وطني لدى جماهير الشعب الغاني ، وايضا بالاستجابة الى بعض مطالب القوة الطلابية النافذة ، واضطر الى تقديم الوعد بتسليم السلطة الى المدنيين في صيف عام ١٩٧٩ ، واجراء انتخابات عامة ، لكن تلك المحاولات لم تنفع سوى في التسكين المؤقت للنقمة الشعبية ،

فقد انكشفت الطبيعة المراوغة لوعوده عندما راح المجلس العسكري الحاكم في اوائل هذا العام ، يتحدث عن احتمال قيام حكومة مختلطة عسكرية - مدنية ، في تراجع واضح عن وعود اشامبونغ السابقة، مؤكدا ضمنا بان العسكر لن يتخلوا طوعا ، عن السلطة ،

و « الانقلاب » الاخير ، يبدو محاولة من المجلس العسكري الحاكم لتغيير وجه الحكم على امل امتصاص النقمة واعطاء انطباع زائف بان ثمة تغيير حقيقي قد حصل ، وذلك كسبا للوقت ، ومنح انفسهم فرصة لاعادة تعزيز ركائز حكمهم ، وتبدو غانا بهذا التطور الاخير ، على ابواب حكم عسكري اشد قمعية مما عرفته سابقا ، فالحكم العسكري الذي يدرك فشله في ايجاد العلاجات الاقتصادية والاجتماعية ، وفي الاستجابة الى مطالب المعارضة السياسية لن يعرف سوى لغة واحدة يخاطب بها السخط الشعبي ، هي لغة القمع لفرض الهدوء والاستقرار الزائفين ، ولا يستبعد ان تكون غانا قد دخلت اخيرا ، في الدائرة المفرغة للانقلابات العسكرية ،